الاشتراكيـــة

د. فرحات صالح شرنبه *

مفهوم الاشتراكية:

لا يوجد مفهوم دقيق ومحدد لكلمة الاشتراكية وذلك لتعدد إستخدامات وإستعمالات هذه الكلمة في الأدب الاقتصادي، فقد أستخدمت هذه الكلمة للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فقد أطلقها البعض على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع العمال. وقد عبر عنها آخرون بأنها وضع جميع أدوات الانتاج تحت الرقابة الكاملة والتامة للمجتمع. وقد أطلقت على بعض الأنظمة الاقتصادية التي يوجد بها نظام ضريبي تصاعدي. وقد أطلقت في بعض الأحيان على مجرد الحركات الانقلابية. فمن الصعب إيجاد مفهوم محدد ودقيق لهذا التعبير وذلك لاختلاف مدلوله بإختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال وباختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها هؤلاء البحاث. إلا أنه يمكن القول، بأن جميع الأفكار الاشتراكية التي عرفها العالم كانت نتاجا للمعاناة الانسانية من جور وظلم الأنظمة القائمة والاحساس بضرورة إستبدالها بنظم غيرها، أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وإنصافاً للانسان. وقد بدأت الكتابات الاشتراكية بكتابات الاشتراكيين الخياليين مثل سان سيمون، وشارل فوريه، وروبرت أوين، ولويس بلان وغيرهم. ومع مرور الزمن، كثر الجدل والنقاش حول مبادئ هذا المذهب وتشعبت الفلسفة التي يقوم عليها وأختلفت طريقة التنفيذ. أي أن الأفكار الاشتراكية ليست حديثة، وإنما قديمة جداً ولكنها تطورت وأختلفت من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى، ومن محيط إجتماعي الى محيط إجتماعي آخر... وقد عرف العالم وعرفت البشرية أفكاراً إشتراكية كثيرة ومختلفة بعضها لم يخرج عن الاطار النظري والبعض الاخر وجد طريقه الى التطبيق ولكن بدرجات متفاوته. بعض هذه الأفكار ركز على حل جزء فقط من المشكلة الاقتصادية كالتوزيع، أو الملكية، والبعض الاخر حاول وضع نظام إقتصادي متكامل. وسيهتم هذا البحث بإعطاء فكرة موجزة عن بعض الاشتراكيات التي عرفها العالم نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

١ ــ الاشتراكية الفابية:

ومن أشهر من نادى بهذا النوع من الاشتراكية وليم كلارك ووليم موريس وسيدنى ويب وجراهام والاس. وقد برز هذا الفكر الى الوجود وأنتشر حينما زادت الازمة الاقتصادية في بريطانيا في الفترة ما بين ١٨٨٣م الى ١٨٨٩م. ومن الملاحظ على هذا الفكر، أنه يتبنى مبدأ التدرج في تحقيق الاشتراكية، أي أن الاشتراكية طبقا لمؤيدي هذا الفكر يمكن تحقيقها عن طريق الاقناع ونشر المعرفة. وبذلك فإنهم لا يعترفون بجدوى إستخدام القوة في تحقيق الاشتراكية ولا يؤمن بمبدأ المصادرة أو التأميم، بل يؤمنون بمبدأ التعويض في حالة تأميم أية ملكية. ولذلك نشر زعماء هذا الفكر المقالات الفابية المشهورة عام ١٨٨٦م والتي توضح عرضاً موجزاً للفكر الاشتراكي كما يتصوره الفابيون، والتي تتلخص في أن التغيير يجب أن يكون بطريقة ديمقراطية يقبلها الشعب وتدريجيا دون إحداث إضطرابات أو قلاقل وألا يتعارض مع مبادئ الاخلاق ويجب أن يكون سليما من الناحية الدستورية. كما يرى زعماء هذا الفكر بأن الديمقراطية يمكن أن تتحقق في المجتمع إذا ما تحقق الآتي:

١ــ تحديد حد أدنى عام للأجور.
٢ــ الرقابة الديمقراطية على الصناعة
٣ــ ثورة في أساليب التمويل.
٤ــ إنفاق فائض الثروة والدخل في تحقيق الصالح العام.

وقد إزدهرت الفابية في بريطانيا ولاقت تأييدا كبيرا

---

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد (كلية الاقتصاد ــ جامعة قاريونس)

من حزب العمال بإعتبارها حركة سياسية تنادي بالاشتراكية، الى أن إنتهت عام ١٩٢٥م. ولكنها رجعت مرة أخرى عام ١٩٤١م على يد بعض الاقتصاديين من جامعة اكسفورد. ومن أبرز ما حققته الفابية تبديد سحر الماركسية ومحاولاتها القضاء على آثار الفقر عن طريق الدعوة الى نظام التأمينات الاجتماعية.

ولتحقيق المبادئ السالفة دعا مؤيدو هذا الفكر الى ضرورة الاهتمام باليد العاملة وما يتطلبه ذلك من تحديد ساعات العمل وعناية صحية وتعليم وتوفير مساكن ومحاربة البطالة... الخ من الاجراءات التي تستهدف تحسين أموال العاملين. كما أكدوا على ضرورة تأكيد حق الانتخاب. كما طالبوا بالغاء مجلس اللوردات وتأميم السكك الحديدية والملاحة وشركات إستخراج المعادن، ورفع معدلات الضرائب وخاصة ضريبة التركات.

ويلاحظ على هذا الفكر بأنه لا ينتمي الى مدرسة معينة، وإنما يتبنى أي فكرة يعتقد بأنها تحقق الصالح العام ومصالح المجتمع، ولهذا نرى أن هذا الفكر قد اعتمد كثير من الافكار من الكثير من المفكرين والاقتصاديين الذين لا ينتمون الى هذه الفلسفة ومنهم على سبيل المثال جيفنز وماركس.

٢ ــ الاشتراكية التعاونية:

لقد أتت الاشتراكية التعاونية من الاشتراكية التجمعية والتي أطلق عليها أسم الاشتراكية الطوبوية لانها اشتراكية خيالية. وقد إختلفت الاشتراكية التعاونية عن الاشتراكية الخيالية في أنها طبقت عملياً في بعض البلدان وعلى سبيل المثال في إنجلترا طبقت في المجال الاستهلاكي وفي فرنسا في المجال الانتاجي وفي الولايات المتحدة الامريكية في مجال البناء. وقد لقيت بعض هذه التعاونيات نجاحاً كبيراً. ويهدف هذا النوع من الاشتراكية الى تحقيق الاشتراكية عن طريق نشر الفكر التعاوني وإنتشار الجمعيات التعاونية. ويعتقد أنصار هذا الفكر بأنه خير بديل للنظام الرأسمالي. إذ يعتبرونه نظام وسط بين نظام الحرية الاقتصادية المطلقة وبين الشيوعية التي تقوم على أسس إجبارية تعسفية. كما أنه لا يمجد الجماعة لدرجة الطغيان على الفرد، ولا يؤمن بالفردية لدرجة نسيان المصلحة الجماعية. وقد حقق هذا النظام كما ذكرنا بعض النجاحات وقام جنباً الى جنب مع المشروع الخاص. إلا أن فشل هذا النظام في الواقع كان أكبر من نجاحه. ويعتقد أنصار هذا المذهب بأن فشله يرجع بالدرجة الأولى لعدم تفهم رسالة التعاون ومبادئه الأساسية بسبب عدم توفر الوعي الكافي لانجاحه وعدم توفر الجو المناسب من علم وثقافة.

٣ ــ الاشتراكية النقابية:

ظهر هذا النوع من الاشتراكية في أوروبا وخاصة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وتقوم هذه الفلسفة على تكوين الاتحادات والنقابات العمالية والسيطرة على الموارد الاقتصادية عن طريق هذه النقابات والاتحادات وإستعمالها وتشغيلها بدلا من المشروع الخاص وذلك بالتعاون مع الدولة. أي أن الرقابة الكاملة على الانتاج مكفولة للدولة في ظل هذا النوع من الاشتراكية. فالدولة وحدها تحدد الهدف وتحدد الخطوات الواجب إتباعها لتحقيق أهدافها المنشودة ،أما دور النقابات فهو تنفيذ ما يوكل لها من الدولة. أي أن الاشتراكية النقابية في الواقع إتحادات إقتصادية. ويعاب على هذا النوع من الاشتراكية أن خطأ العمال في تنظيم الانتاج وادارته أو إساءة إستخدام عناصر الانتاج لا يعنيهم وحدهم وأنما يضر بالمجتمع ككل. كما يعاب عليها أن هذه النقابات والاتحادات قد تكون وسيلة لقيام الاحتكارات الانتاجية وما يترتب عليها من أضرار قد تلحق بأفراد المجتمع.

٤ ــ الاشتراكية العلمية (الماركسية... الشيوعية)

تسمى بالاشتراكية العلمية تميزا لها عن الاشتراكيات السابقةالتي يطلق عليها «الاشتراكيات الخيالية»... وتسمى بالاشتراكية العلمية أيضا نظراً لانها بنيت على التحليل العلمي والدراسات العلمية التي قام بها ماركس، والتي أتخذت جذورها من التحليل الماركسي للتطور المادي للتاريخ، والذي أوضح فيه ماركس بان التطورات التاريخية محكومة بالتطور المادي «أو بالنواحي الاقتصادية». وقد تعرض ماركس في ذلك التحليل الى النظام الرأسمالي، حيث أوضح ماركس بأن هذا النظام سيقوض نفسه بنفسه بما يحمل في طياته من بذور فنائه

والمتمثلة في التناقضات الموجودة في ذلك النظام. وقد أوضح ماركس بأن التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي كفيلة بإنهائه وتحويله في النهاية الى الاشتراكية. ومن التناقضات التي أستطاع ماركس إفرازها من النظام الرأسمالي ما يلي:

١ــ الاستغلال كمبدأ متواجد في النظام الرأسمالي والمتمثل فيما أسماه ماركس بفائض القيمة. ويعني ماركس بفائض القيمة (الفرق بين قيمة السلع والخدمات التى يقوم العامل بإنتاجها وبين ما يحصل عليه هذا العامل من أجر في مقابل هذه السلع والخدمات). أي أن صاحب العمل في النظام الرأسمالي يقوم بتأجير العامل للقيام بعملية إنتاجية ويدفع لهذا العامل في المقابل أجرا يكفي لبقاء هذا العامل على قيد الحياة ويسمى بحد الكفاف. ومن ناحية أخرى يقوم صاحب العمل ببيع هذه السلع والخدمات التي قام العامل بإنتاجها بقيمة تساوي ما بذل فيها من ساعات عمل وجهد وهي أكثر بكثير مما قد إستلمه العامل في مقابل إنتاج هذه السلع والخدمات. أي أن هذا الفرق أو ما أسماه ماركس بفائض القيمة يذهب الى جيوب أصحاب الأعمال ويمثل صورة من صور الاستغلال.

٢ــ تركز رؤوس الأموال لدى أصحاب الأعمال:

إن فائض القيمة وما ينتج عنه من تركز لرؤوس الأموال في أيدي أصحاب الأعمال يؤدي في النهاية الى تقسيم المجتمع الى طبقتين، طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة. فالطبقة الرأسمالية تمتلك كل الموارد الأقتصادية وطبقة العمال لا تملك شيئاً سوى جهدها العضلي أو الذهني. إن هذا التقسيم سيؤدي الى وجود صراع بين هاتين الطبقتين وأن هذا الصراع في النهاية حسب رأي ماركس سيؤدي الى إفناء الطبقة الرأسمالية وسيطرة طبقة العمال أو ما أسماه ماركس بطبقة البروليتاريا، ومن ثم يقول ماركس إن المجتمع في النهاية سيصبح لا طبقي حيث سيتكون من طبقة واحدة وهي طبقة العمال.

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية العلمية... الماركسية:

من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية العلمية أو الماركسية ما يلي:

١ــ الغاء الملكية الخاصة وإستبدالها بملكية عامة أو ملكية الدولة.

٢ــ سيطرة الدولة على جميع الموارد الاقتصادية ووسائل الانتاج.

٣ــ الأعتماد على التخطيط وليس على جهاز الثمن وبذلك يكون هناك جهاز مركزي للتخطيط.

٤ــ مبدأ التوزيع حسب هذه النظرية يقوم على المبدأ (من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته). بمعنى أن كل شخص يجب أن يقوم بالعمل والانتاج حسب قدرته ويستلم من الانتاج حسب حاجته. إلا أن هذا المذهب لا نراه مطبقاً في الحياة العملية في البلدان التي أرادت أن تطبق الاشتراكية الماركسية وإنما الذي يطبق فعلا هو أن كل إنسان يقوم بالاشتراك في العملية الانتاجية حسب قدرته ولا يستلم في مقابل ذلك حسب حاجته وإنما يستلم ما تراه الدولة يكفي لحاجته أي بمعنى أن حتى حاجة الأنسان تحدد من قبل الدولة أو الجهاز المركزي.

٥ ــ إشتراكية الدولة:

تقوم هذه الفلسفة الاشتراكية على تأميم جميع وسائل الانتاج ووضعها تحت سيطرة الدولة وتصرفها. حيث أن الدولة لدى أصحاب هذا الرأي هي أساس التنظيم الاجتماعي ومن ثم يجب أن تسيطر على جميع الموارد الاقتصادية وتتولى تسيير دفة النشاط الاقتصادي. وأن هذا الانتقال في الملكية من الأفراد الى الدولة سيؤدي الى الغاء الاستغلال سواء بالنسبة للعمال في العمليات الانتاجية أو بالنسبة للمستهلكين في عمليات التسويق والبيع. إلا أنه يجب ملاحظة بأن بعض أنصار هذا المذهب وعلى رأسهم كوتسكى، يرون أن التأميم يجب أن يشمل النشاطات والمشروعات الانتاجية الكبيرة فقط، وذلك لأن الملكيات والمشروعات الصغيرة لا توجد ضرورة لتأميمها، حيث بالامكان توجيهها من قبل الدولة نحو تحقيق المصلحة دون مشقة أو عناء.

٦ ــ الاشتراكية الدينية:

إن كل الديانات السماوية أكدت حق الانسان في الحياة الكريمة بكل حرية وديمقراطية في ظل عدالة ومساواة وتكافؤ للفرص. ولذلك نجدها نادت بوجوب تحقيق مجتمع سعيد وحر، وفي سبيل ذلك أتت بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي من شأنها تحقيق المجتمع الانساني الذي تنشده كل البشرية ومن هذه

المبادئ:

١ــ تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢ــ محاربة الاستغلال.
٣ــ العمل على أن تكون الأجور والأسعار عند المستوى العادل.
٤ــ إجتناب المضاربة والاقراض بفائدة.

فالدين الاسلامي، على سبيل المثال جاء من أجل تخليص الانسان من الظلم والاستعباد والاستغلال حتى يستطيع أن ينعم بحياة سعيدة، ومن أجل ذلك نجده قد أوضح في القرآن الكريم بعض المبادئ الاقتصادية الاشتراكية مثل:

١ــ إشتراكية الانتاج والتوزيع.
٢ــ نظام الملكية المحدودة.
٣ــ تقديس العمل والحث عليه.
٤ــ محاربة الطغيان المادي.

ويقصد بالملكية المحدودة أنها ملكية لا تطلق الحرية لصاحبها، كي لا يسئ إستخدامها أو التصرف فيها حتى توجه الموارد الاقتصادية لخدمة صالح الجماعة. وقد حذر الأسلام من الافراط في التملك حيث تعتبر الأموال هبة من الله للانسان وأن الانسان مسئول عنها طالما هي في يده وتحت تصرفه وتعتبر غلا في عنقة. وقد وضع الاسلام عدة قواعد وضوابط لتنظيم الملكية. أما فيما يخص الانتاج والتوزيع فقد حث الاسلام على إشتراك جميع المسلمين في جميع الطيبات والخيرات. فلم يبح الأسلام لصاحب المال أن يتمتع دون سواه، بل حثه على أن يتقاسم هذه الطيبات مع ذوي القربى والمساكين. وحث على المساواة والعدالة في التوزيع وخاصة في الضروريات. وبالنسبة للعمل فقد كرمه الأسلام وحث عليه في عدة آيات وذلك حتى يستطيع الانسان أن يعيش حراً سعيداً ينال لقمة عيشه بجهده وعرقه وليس بمنة أو صدقة من أحد، وحتى يكون المجتمع مجتمعاً إنتاجياً وليس مجتمعاً إستهلاكياً إتكالياً يعيش على إنتاج الغير.

ونظراً لما يحدثه تكدس الثروات والأموال في يد مجموعة معينة متمثلة في تقسيم المجتمع الى طبقات وما ينتج عنه من إستغلال طبقة لطبقة أخرى وما يترتب على ذلك من صراعات وإضطرابات فقد أقام الأسلام العقبات والحواجز أمام الثراء الفاحش، فقد حرم الربا وحرم وسائل الغنى العارض ونهى عن الاسراف وغيرها من الضوابط.

٧ ــ الاشتراكية في النظرية العالمية الثالثة (الفصل الثاني من الكتاب الأخضر)

لقد ظهرت النظرية العالمية الثالثة بعد دراسة دقيقة ومفصلة لكل الأنظمة الأقتصادية التي سبقتها، وبعد أن بات واضحا أن هذه الانظمة قد فشلت أو إستحال عليها حل المشكل الاقتصادي وبلوغ الهدف المنشود وهو سعادة الانسان، أما لعدم تطبيق بعض المبادئ، أو لعدم التوصل الى المعالجة الحقيقية للمشكلة الاقتصادية. فلو نظرنا الى الانظمة الاقتصادية السابقة الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية لوجدنا فشل هذه الانظمة واضح وصريح، ولوجدنا تعاسة الانسان داخل هذه الانظمة واضحة وجلية. فالنظام الرأسمالي يهدف كغيره من الانظمة الى محاولة إسعاد البشرية، فهل إستطاع تحقيق هذا الهدف؟ في الواقع أن هذا النظام حقق هذا الهدف جزئيا فقط، حيث إستطاع أن يحقق السعادة لجزء من المجتمع فقط وهو الجزء الذي يكون الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وتسيطر على معظم الموارد الاقتصادية، هذا إذا سلمنا بأن السعادة تتمثل في توفر الحاجات المادية فقط، أما غالبية المجتمع تحت النظام الرأسمالي فانها مازالت تعاني من الفقر ومن المرض بالاضافة الى ما يتهددها من البطالة.

وإذا نظرنا الى النظام الشيوعي أو التطبيق العملي للشيوعية كما هو في الاتحاد السوفيتي لوجدنا أن هذا النظام أيضا قد حقق السعادة المادية لجزء من المجتمع فقط والمتمثل في الطبقة الحاكمة أو الحزب الشيوعي الحاكم، أما بقية أفراد المجتمع فهم لا زالو يعانون الفقر والحاجة وإنخفاض مستوى الدخول بالرغم من عدم ظهور البطالة بصورة واضحة وإنما مقنعة وذلك لالتزام الدولة بتشغيل كل من له القدرة على الشغل.

لقد جاءت النظرية العالمية الثالثة بهدف تحقيق حرية الانسان وسعادته. فقد أوضحت هذه النظرية بان الانسان لا يمكن أن يكون سعيدا إلا إذا كان حرا، أي أن سعادة الانسان تتطلب تحريره من كل القيود ومساعدته على التخلص من كل القوانين والقواعد التي

من شأنها عرقلة مسيرته نحو الحرية، وفي سبيل هذا الهدف وضعت النظرية العالمية الثالثة، نظاما متكاملا أوضحت فيه جميع المبادئ والأسس الرئيسية التي تنظم النشاط الانساني بما يحقق للانسان حريته وبالتالي سعادته. سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. فبالنسبة للمجال الاقتصادي تبنت النظرية العالمية الثالثة الاشتراكية كحل للمشكل الاقتصادي، إلا أن هذا النظام الاشتراكي الجديد يختلف إختلافا جوهريا عن كل الحلول الاشتراكية السابقة عنها كما هو موضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر(١).

لقد جاء هذا النظام الاقتصادي الجديد كنتيجة حتمية لقصور الانظمة الاقتصادية السابقة في إيجاد حل جذري ونهائي للمشكلة الاقتصادية بالرغم من التغيرات والتطورات التي حدثت في هذه الانظمة كمحاولة لحل بعض المشاكل الاقتصادية التي برزت وتبرز من حين لآخر. فقد استعرض الفصل الثاني من الكتاب الاخضر جميع المحاولات السابقة من قبل جميع الانظمة الاقتصادية، لمعالجة المشكلات الاقتصادية، سواء المتعلقة منها بالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل، أو المتعلقة بالملكية، أو غيرها من المشكلات الاقتصادية. فقد تعرض لجميع التغيرات والتطورات التي حدثت على نظام الاجرة وعلاقة العمال بأصحاب العمل، مثل تحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل والاعتراف بحد أدنى للاجور ومشاركة العمال في الارباح والادارة والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة وغيرها، وحق تكوين النقابات العمالية وحق الاضرابات وغيرها من التطورات والتحسينات وأوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن هذه التطورات والتغيرات لاشك أنها حققت مكاسب كثيرة للعمال حيث حققت لهم حقوقا كانت تعتبر صعبة المنال في الماضي. إلا أنه أكد أنها ليست حلولا جذرية على الاطلاق حيث كانت مجرد حلول إصلاحية ومسكنات مؤقتة لا أكثر، لقد كانت أقرب الى الاحسان منها الى الاعتراف بحق العاملين. إن كل التحسينات والتطورات التى حدثت على نظام الاجرة لم تتعد تحت أحسن الظروف كونها جزءا من حق العاملين في العملية الانتاجية. إن العمال الذين استؤجروا للقيام بعملية إنتاج لصالح الغير الذي استأجرهم لم يستلموا ما أنتجوه وإنما إستلموا في المقابل أجرة. وهذا يعني أن العلاقة بين العمال والانتاج ليست علاقة مباشرة وإنما هي علاقة غير مباشرة وهذا يعني خروج عن القواعد الطبيعية. فالقاعدة الطبيعية والسليمة هنا هي أن العلاقة بين المنتج والانتاج يجب أن تكون مباشرة بمعنى أن «الذي ينتج هو الذي يستهلك» ولا يجب أن يتنازل على إنتاجه لاحد أو جهة أخرى مقابل أجرة. كما أوضح أن نقل نظام الملكية من يد الى يد أو من جهة الى جهة لم تستطيع حل مشكلة العاملين في الانتاج الذي قاموا بانتاجه والدليل على ذلك أن المنتجين تحت كل الانظمة الاقتصادية السابقة لا يزالون يستلمون اجرة مقابل الاشتراك في العملية الانتاجية بالرغم من إختلاف أشكال الملكية وتبدل أوضاعها من نظام لآخر، والحل السليم والنهائي هنا هو، أن يصبح المشاركون في عملية إنتاجية شركاء في الانتاج لا أجراء.

كما نوه الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بالتطورات التي حدثت على الملكية سواء المتعلقة منها بتحديد هذه الملكية أو تحريم الملكية الخاصة تماما وإحلال الملكية العامة بدلا منها إلا أنه أوضح بان معظم هذه التغيرات والتطورات ركزت على الملكية من زاوية ملكية الرقبة وليس من زاوية الانتفاع والاستخدام، وكيفية ربط هذه الملكية بالانتاج والحاجات.

إن الحل النهائي، طبقا للاشتراكية الموضحة في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، يكمن في الرجوع الى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية. إن القواعد الطبيعية إستطاعت أن تنتج إشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج، وحققت إستهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد، أما عمليات التفاوت في الاستهلاك وعمليات التوزيع غير المتساوي وعمليات إستغلال إنسان لانسان آخر فهي ظواهر خارجة عن القواعد الطبيعية وبداية فساد وإنحراف حياة الجماعة البشرية وبداية ظهور مجتمع الاستغلال، مجتمع الطبقات، مجتمع الاضطرابات

(١) العقيد معمر القذافي «الكتاب الأخضر، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي، الاشتراكية».

والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المعالم الأساسية للاشتراكية طبقاً للنظرية العالمية الثالثة

إن النظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، يرتكز على معالم رئيسية ومبادئ أساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي بطريقة تكفل حل المشكلة الاقتصادية حلا جذريا ونهائيا تمشيا مع القواعد الطبيعية ومع مبادئ العدالة والمساواة وتحقيقا لحرية الانسان وسعادته، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

١ــ هدف النشاط الاقتصادي،الانتاج وليس الربح:

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي يجب أن يكون من أجل الانتاج وزيادته لاشباع الحاجات وليس من أجل السعي وراء الربح أو الحصول على إدخار زائد عن إشباع الحاجات. وذلك لان الموارد الاقتصادية محدوده ونادره، ولا تكفي لاشباع الحاجات الانسانية، ومن هنا يجب حسن إستغلالها في نشاطات إقتصادية منتجة ومفيدة وعدم تبذيرها وإتلافها في نشاطات غير منتجة أو غير مفيدة حيث سيؤدي ذلك الى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية وزيادة ندرة الموارد النسبية. كما انه لا يجوز الاستحواذ على كمية من هذه الموارد أكثر من اللازم لاشباع حاجات الفرد، وذلك لان هذا سيؤدي الى حرمان إنسان اخر من إشباع حاجاته، إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان اخر من ثروة المجتمع. ولكن هذا بالطبع لا يعني أن الادخار غير مسموح به في المجتمع الاشتراكي بل على العكس فإن الادخار مسموح به طالما إن هذا الادخار من حاجات الانسان الذي قام به ومن إنتاجه الذاتي دون إستغلال أو سرقة مجهود إنسان اخر وليس على حساب حاجات إنسان اخر.

٢ــ تحرير حاجات الانسان:

المبدأ الثاني للاشتراكية الجديدة، هو تحرير حاجات الانسان من أية سيطرة خارجية مهما كان مصدر هذه السيطرة، وفي هذا الخصوص يقول الفصل الثاني من الكتاب الاخضر «ان حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته فالحاجة قد تؤدي الى إستعباد إنسان لانسان اخر، وان الاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان». وطالما قلنا إن هدف النظام الاقتصادي هو سعادة الانسان وان السعادة لا تتوفر إلا إذا توفرت الحرية، وان الانسان لا يمكن أن يكون حراً إلا إذا تحررت جميع حاجاته من السيطرة الخارجية، بغض النظر عن مصدر هذه السيطرة، سواء كان فرد أو طائفة أو حزب، ومن هذا المنطلق نجد الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ينادي بضرورة تحرير حاجات الانسان من سيطرة أي جهة أخرى حتى ولو كانت هذه الجهة هي المجتمع نفسة. ويوضح لنا الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن الطريقة السليمة لتحرير حاجات الانسان هو أن تكون هذه الحاجات مملوكة ملكية خاصة ومقدسة للفرد نفسه لا يتحكم فيها ولا تتبع لاي جهة مهما كانت. لان الانسان ما لم يملك حاجاته فإنه لا يملك التصرف بالطريقة التي يرضاها، وبالتالي فإن حريته ستكون ناقصة، ومن ثم فإنه سوف لايكون سعيدا. وقد ضرب الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بعض الامثلة على الحاجات التي يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ومنها المسكن والمركوب والمعاش... ألخ والجدير بالذكر أن النظام الاشتراكي لم يقتصر على تحرير حاجات الانسان المادية فقط بل والمعنوية أيضا والمقولة الاساسية هنا هي «في الحاجة تكمن الحرية» أي أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية كاملة إلا إذا تحررت جميع حاجات الانسان من أي سيطرة خارجية.

٣ــ شركاء لا أجراء:

إن المبدأ الثالث للنظام الاشتراكي الجديد، هو الغاء نظام الاجرة وإستبداله بنظام الشركاء، وذلك لما ينطوى عليه نظام الاجرة من ظلم وإستعباد. فنظام الاجرة كما هو مطبق في جميع أنحاء العالم وكما هو معروف لدينا جميعا، يتضمن في طياته إستغلال أصحاب الاعمال للعاملين والمتمثل في حصول العاملين على أجرة مقابل الاشتراك في العمليات الانتاجية، بدلا من أن يكونوا

شركاء في الانتاج. فالاجرة التي يتقاضاها العامل نظير الاشتراك في عملية إنتاجية أقل بكثير من قيمة الانتاج الذي قام بانتاجه وبذلك فإن العامل لا يتقاضى إلا جزءا فقط من قيمة إنتاجه، أما الباقي فيذهب الى صاحب العمل، إما في صورة ربح أو ريع أو فائدة. بالاضافة الى ذلك نجد نظام الاجرة يتضمن العبودية، عبودية صاحب العمل للعمال الذين إستأجرهم للقيام بالعملية الانتاجية، فالعمال تحت نظام الاجرة دائما يشعرون بأنهم مدينون لصاحب العمل بتأمين قوتهم وقوت أولادهم، ومن ثم فإنهم لا يستطيعون معارضته أو عدم تطبيق أوامره وفي هذا إنتقاض لحريتهم وكرامتهم، بالرغم من أن الاموال التي فتح بها المجال الانتاجي في معظم الاحيان أموالا عامة تم اقتراضها من المصارف وليست أموالا خاصة بصاحب العمل. أضف الى ما يخلقه نظام الاجرة من عدم مساواة بين العمال وأصحاب الاعمال وما ينتج عنه من خضوع وخنوع من جانب العمال لاصحاب الاعمال. وفي هذا الصدد يقول الفصل الثاني من الكتاب الاخضر «ان الاجراء مهما تحسنت أجورهم هو نوع من العبيد، إن الاجير هو شبه العبد للسيد الذي إستأجره، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجره من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة». وكما نعرف جميعا بأنه قد حدثت تطورات وتغيرات على نظام الاجرة من تحديد حد أدنى للاجور وتحسين ظروف العمل وظهور النقابات العمالية وقوانين الضمان الاجتماعي وغيرها من التحسينات، إلا أن كل هذه التغيرات والتطورات لم تستطع أن تحرر العمال من عبودية وإستغلال نظام الاجرة. إن الطريق السوي والخلاص النهائي للاجراء يتمثل في الغاء هذا النظام وإجتنائه من جذوره وإستبداله بنظام الشركاء، حيث يصبح المنتجون في أي منشأة شركاء في إنتاجها. وأن تدار تلك المنشأة بواسطة لجنة شعبية يتم إختيارها من قبل المؤتمر الانتاجي المكون من جميع المنتجين بها. أي أن المبدأ الذي يجب أن يطبق هو «شركاء لا أجراء». حيث في ظله تنتقى العلاقة الظالمة الموجودة الان، علاقة العمال بأصحاب العمل إذ الجميع شركاء في الانتاج لا سيد ولا مسود، لا عمال ولا أصحاب أعمال، ويتحرر المنتجون تماما من نظام الاجرة وما ينطوي عليه من إستغلال أو عبودية، وتختفي كل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتكارات وما ينطوي عليها من زيادة في الاسعار وتخفيض في الانتاج وتتقلص ظاهرة البطالة والاضطرابات التي من شأنها عرقلة العملية الانتاجية وبالتالي إنخفاض مستوى الانتاج حيث أن الكل أصبحوا شركاء في الانتاج وبذلك أصبح من مصلحة كل منتج أن يزداد الانتاج حتى تزداد حصته وبالتالي يستطيع إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته.

٤ــ المساواة بين عناصر الانتاج:

إن كل إنتاج مهما كان نوعه أو مهما كان بسيطا يتطلب عملية إنتاجية للحصول عليه، وإن كل عملية إنتاجية تتطلب توافر عنصرين على الأقل من عناصر الانتاج. ولقد أوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن عناصر الانتاج مهما تعددت وتنوعت، لا تخرج عن ثلاث عناصر أساسية وهي: مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج. كما أوضح بأن هذه العناصر متساوية من حيث أهميتها للعملية الانتاجية بدليل لو سحب إحداها من العملية الانتاجية لكان من المستحيل إقامة العملية الانتاجية، وبالتالي الحصول على إنتاج. وإنطلاقا من تساوي هذه العناصر من حيث أهميتها للعملية الانتاجية فإنه يجب أن تكون متساوية من الناحية التوزيعية للانتاج. حيث أن طغيان أحد العناصر على عنصر اخر، أو حصول إحداها على نصيب أكبر من أنصبة العنصرين الاخرين، هو في الواقع تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة، ولذلك فان حصص عناصر الانتاج يجب أن تكون متساوية. فإذا تمت عملية إنتاجية على سبيل المثال بتظافر جهود عنصرين من عناصر الانتاج فإن حصيلة تلك العملية الانتاجية يجب أن يقسم بين العنصرين بالتساوي بحيث يستلم كل عنصر نصف الانتاج، وإذا تمت العملية الانتاجية بتظافر جهود ثلاثة عناصر، فإن كل عنصر من هذه العناصر يجب أن يستلم ثلث الانتاج وهكذا. إلا أنه يجب الملاحظة هنا بأن المساواة هي بين عناصر الانتاج وليس بين الوحدات المكونة للعنصر الانتاجي الواحد.

٥ــ القضاء على جميع عوامل الاستغلال:

إن قيام المجتمع الاشتراكي الجديد الذي يهدف الى تحرير الانسان وبالتالي سعادته يتطلب بالضرورة القضاء على جميع عوامل ومظاهر الاستغلال التي من شأنها الانتقاص من حرية الانسان والتقليل من سعادته. إن القضاء على الاستغلال يتطلب القضاء على جميع العوامل والمرتكزات التى يرتكز عليها والتى من اهمها الاجرة والايجار والاتجار... الخ. وقد أوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، الطرق السليمة والحلول الناجعة للقضاء على الاستغلال. فبالنسبة للاجرة فإن حلها ينطوي في الغاء هذا النظام وإستبداله بنظام الشركاء وبذلك يتخلص العمال من نظام الاجرة وما ينطوى عليه من عبودية وإستغلال. أما بالنسبة لنظام الايجار فقد أوضح الفصل الثاني بأن السبب الرئيسي في وجود هذا النظام هو إطلاق العنان للملكية الخاصة بدون قيود وترك الحرية للانسان بأن يمتلك أكثر من حاجاته مما يؤدي الى وجود أناس آخرين لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم، الأمر الذي يضطرهم الى تأجيرها من الاخرين، ولا يخفى على احد منا ما ينطوى عليه نظام الايجار من عبودية وإستغلال، حيث لا يستطيع الشخص التصرف في الشئ المستأجر بكل حرية، بل هو في الواقع مهدد في كل لحظة بأن تملى عليه شروط سواء المتعلقة منها بالايجار أو بطريقة الاستعمال. أي أن نظام الايجار يؤدي الى أن بعض الافراد يتحكمون في حاجات أفراد اخرين وبذلك فانه لكي يتحرر الانسان ويصبح سعيدا، يجب أن تكون كل حاجاته محررة من أي سيطرة خارجية. وفي هذا الخصوص يقترح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن الطريقة السليمة، والحل النهائي لتحرير هذه الحاجات والتخلص من نظام الايجار، هو تملك الانسان لحاجاته الضرورية ملكية خاصة ومقدسة، وألا تكون مؤجرة من أحد.

أما بالنسبة للتجارة «أو الاتجار» وخاصة التجارة الخاصة فهي من مرتكزات الاستغلال الهامة، فهي عمل غير منتج من جهة، بحيث أنها لا تضيف الى السلعة أية إضافة ومن جهة أخرى فهي ظاهرة إستغلالية وذلك بما تتضمنه من مغالاة في الاسعار وزيادة الارباح وغش وخداع في المعاملات، ولذلك يجب القضاء عليها وإستبدالها بأسواق ومؤسسات شعبية تقوم بجميع عمليات التسويق وتوفير السلع للجماهير بأسعار التكلفة دون أية أرباح ودون أي إستغلال.

٦ــ وجوب تنظيم الملكية:

إن المبدأ السادس للاشتراكية الجديدة، هو وجوب تنظيم الملكية. لقد تنبه النظام الاشتراكي الجديد لاهمية الملكية والدور الفعال الذي تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي وتأثيرها عليه. إن نجاح أي نظام إقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في حل مشكلة الملكية وكيفية تقنينها وتنظيمها. إن معظم المشكلات الاقتصادية إن لم تكن كلها (من إستغلال وإستعباد وظلم وتقسيم المجتمعات الى طبقات غنية أو فقيرة، طبقات معدمة وأخرى مترفة... أخ) نابعة في الواقع من عدم وجود حل جذري لمشكلة الملكية. وبعد إستعراض واف لجميع المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة، جاء النظام الاشتراكي الجديد بالحل التالي لمشكلة الملكية.

١ــ إن حاجات الانسان الضرورية مثل السكن والمركوب والمعاش... أخ يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة بحيث لا يجوز المساس بها أو التحكم فيها من أي فرد أو جهة أخرى حتى ولو كان المجتمع نفسه.

٢ــ ملكية خاصة لوسائل الانتاج في حدود إشباع الحاجات وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها دون إستخدام الغير.

٣ــ ملكية إشتراكية يكون المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تقوم محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الاجراء.

٤ــ لقد أفرز النظام الاشتراكي الجديد أهمية خاصة لعنصر الارض نظراً لاهمية هذا العنصر في النشاط الاقتصادي ونظراً لطبيعة هذا العنصر المتمثلة في أنه من صنع الله سبحانه وتعالى ولا يستطيع أي إنسان الادعاء بأنه قد شارك أو ساهم في إنتاجه أو إيجاده وبذلك أوضح النظام الاقتصادي الجديد بأن ملكية هذا العنصر لا تؤول لاحد. وهذا الايضاح وارد في مقولة (الارض ليست ملكا لاحد). ولكن لكل إنسان الحق في إستعمالها والانتفاع بها في حدود مقدرته وجهده وفي

شدود إشباع حاجاته دون إستخدام الغير.

أوجه الاختلاف بين إشتراكية الفصل الثاني من الكتاب الاخضر والاشتراكيات الأخرى:

أن النظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر يختلف عن الانظمة الاشتراكية الاخرى في عدة نواحي منها:

١ــ أن هذه الاشتراكية الجديدة قائمة على أساس علمي وتحليل علمي لكل التطورات التي حدثت على النشاط الاقتصادي في العالم وتحليل علمي لكل النتائج التي توصلت اليها كافة الانظمة الاقتصادية السابقة في محاولاتها لحل المشكل الاقتصادي.

٢ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة تقوم على أساس واطار علمي يضع كل الضوابط والقواعد والقوانين الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي مرتكزة في ذلك على القوانين والقواعد الطبيعية. وانها قابلة للتطبيق وليست كبعض الاشتراكيات الاخرى التي تقوم على مجرد أفكار خيالية لا تقوم على أساس علمي أو غير قابلة للتطبيق.

٣ــ ان هذه الاشتراكية الجديدة لم تنتقد أي فكر أو أي قانون أو أي علاقة إقتصادية إلا على أسس التحليل العلمي وبعد التأكد من النتائج العملية ومع إيجاد البديل. بمعنى أن النظرية الاشتراكية الجديدة لم تنتقد الافكار السابقة وتقف. بل أنها لم تنتقد أية فكرة أو أية قاعدة، إلا وأتت بالحل البديل.

٤ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة إستطاعت أن تربط بين الحرية والنشاط الاقتصادي. بمعنى أنها لم تنظر الى النشاط الاقتصادي بمعزل عن النشاطات الانسانية الاخرى وذلك إيمانا منها بأن الحرية لا تتجزأ.. أي بمعنى اخر أن وجود الحرية في النشاط الاقتصادي وعدم وجودها في النشاطات الاخرى أو العكس لا يعني أن الحرية متواجدة. إن الحرية يجب أن تكون متكاملة في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة تعمل على سعادة الانسان والبشرية بأجمعها وليس لاسعاد فئة أو طبقة أو حزب، وبذلك وضعت في يد الشعب كله سلطة إتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بكيفية إستخدام وإدارة الموارد الاقتصادية لانتاج السلع والخدمات وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية والمؤتمرات الانتاجية واللجان الشعبية.

٦ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة لم تهمل كغيرها من النظريات جانب الحوافز بل على العكس إستطاعت أن تصل بحوافز الانتاج الى قمتها النهائية. حيث أن أكبر حافز على الانتاج هو أن يتحصل الانسان على ما أنتجه وهذا ما أقرته النظرية عندما أعلنت أن المنتجين في أي عملية إنتاجية يجب أن يكونوا شركاء في إنتاجها وألا يكونوا اجراء. وبذلك فإن هذه النظرية سوف لن تكون معرضة لانخفاض الانتاج أو قلة الانتاج نظرا لغياب الحوافز كما هو في النظرية الماركسية لان ما أوجدته من حوافز أرقى من أي حافز أوجدته النظريات السابقة. فالمنتج في ظل هذه النظرية بالاضافة الى أنه شريك في الادارة وفي إتخاذ القرارات الخاصة بالانتاج والتوزيع... الخ فهو شريك في الانتاج يتحصل على حصته من الانتاج كاملة لا منقوصة ولا يتلقى في مقابل ذلك أجرة ليس لها علاقة مباشرة بالانتاج كما في الانظمة السابقة.

٧ــ ان هذه الاشتراكية تختلف في نظرتها الى الملكية الخاصة عن النظريات الأخرى. ويتمثل هذا الاختلاف في عدم إطلاق الحرية الكاملة للملكية الخاصة كما هو موجود في النظام الرأسمالي. ففي النظام الرأسمالي كما نعرف جميعا، الفرد حر في أن يمتلك ما يشاء وأن يتصرف في هذه الملكية كما يريد. ولا تلغي هذه النظرية الملكية الخاصة كما هو موجود في ظل الماركسية. أي أن النظرية الجديدة تنظر الى الملكية الخاصة نظرة معتدلة، فلا تطلق لها الحرية الكاملة ولا تلغيها. والسبب في ذلك هو أن وجهتي النظر السابقتين تسببتا في تفاقم المشاكل الاقتصادية بدلا من إيجاد الحل لها. فإطلاق الحرية الكاملة للملكية الخاصة تحت النظام الرأسمالي أدى الى تكدس الثروة ورؤوس الاموال في يد فئة قليلة من المجتمع وحرمان الغالبية العظمى من المجتمع من التمتع بهذه الثروة مما تسبب في خلق كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها زيادة شقاء الانسان وتعاسته بدلا من إسعاده. كما أن إلغاء الملكية الخاصة تحت نظام الماركسية، قد أدى الى إنعدام الحوافز على الانتاج، مما أدى الى إنخفاض مستوى الانتاج ،بالتالي إنخفاض مستوى المعيشة وعدم إستطاعة الانسان إشباع حاجاته. من هذا المنطلق أبقت الاشتراكية الجديدة على الملكية الخاصة لما لها من مزايا وتحفيز وتشجيع للفرد على الانتاج

ولكنها أبقت عليها بضوابط وبشروط وليست مطلقة كما هو الحال تحت النظام الرأسمالي، ومن بين هذه الضوابط والشروط ما يلي:

١ــ أن تستخدم هذه الملكية بالجهد الخاص وليس بإستخدام الغير، أي أن الشخص يستطيع أن يملك ملكية خاصة ما يستطيع إستخدامه وإستغلاله بمجهوده الخاص ومجهود أسرته دون إستخدام الغير.

٢ــ يجب أن تكون هذه الملكية في حدود إشباع الحاجات، أي أن الشخص يستطيع أن يتملك ما يشبع له حاجاته وذلك لان ما يفيض عن إشباع حاجاته يجب أن يترك لشخص آخر حتى يستطيع به إشباع حاجاته.

أي أن الملكية الخاصة والمقدسة والتي يجب ألا تمس من قبل أي فرد أو جهة أخرى يجب أن تكون في حدود الجهد الخاص وفي حدود إشباع الحاجات.

المراجع العربية

١ــ الدكتور جمال الدين محمد سعيد والدكتور منيسى أسعد عبد الملك «إقتصاديات المالية العامة» «مطبعة لجنة البيان العربي» ١٩٦٣م.

٢ــ الدكتور إسماعيل محمد هاشم «المدخل إلى أسس علم الاقتصاد» دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥م.

٣ــ العقيد معمر القذافي «الكتاب الاخضر، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي ــ الاشتراكية» المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان الجماهيرية ١٩٧٩م.

٤ــ الدكتور أبو القاسم الطبولي، الدكتور علي عطية عبد السلام والدكتور فرحات شرنن «أساسيات الأقتصاد» المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان الجماهيرية ١٩٨٠م.

٥ــ عبد السميع المصري «مقومات الاقتصاد الاسلامي» مكتبة وهبه ١٩٧٥م.

المراجع الاجنبية

1. Wayne A. Leeman "Centralized and Decentralized Economic Systems, The Soviet-Type Economy, Market Socialism, and Capitalism" Rand McNally College Publishing Company, Chicago, 1977.
2. Irving Hame, Editor "Essential Works of Socialism" National General Company, New York, 1970.
3. Joseph A. Schumpetu "Capitalism, Socialism, and Democracy" Harper Colophon Books, New York, 1975.
4. John Rawls "A Theory of Justice", Oxford University Press, London, 1973.